

تحليل بعض آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على جوانب التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

Analysis of some of the effects of FDI on aspects of sustainable development in Algeria during the period (2002-2017)

حواس عبد الرزاق^{1*} ، مجدوب علاء الدين² ، قمبرور محمد أمين³

¹ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)

² جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)

³ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة (الجزائر)

ملخص

تحقق الاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المكاسب للدول المضيفة خاصة الدول النامية منها الجزائر؛ التي تسعى من وراء تحفيز هذا النوع من الاستثمارات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمحور غالبيتها حول تحقيق تنمية مستدامة لاقتصادها ، وعليه يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وعرض آثاره على جوانب التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2002 إلى 2017، بالاعتماد على التقارير الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر وكذلك عدد من التقارير الدولية، وابتداءً من المنهج التحليلي توصل البحث إلى أنه رغم الجهود المبذولة في المجال الاستثمار الأجنبي في الجزائر تبقى قيمة التدفقات الاستثمارية وطبيعة توزيعها على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني دون المستوى المطلوب ، إذ أن الصناعة الاستخراجية التابعة لقطاع المحروقات تستحوذ على النسبة الأكبر من هذه التدفقات لدى تبقى الجزائر مطالبة بالارتقاء بالمناخ الاستثماري لإشراك الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع مصادر الدخل و رفع معدلات النمو.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، استثمار أجنبي مباشر، الجزائر.

تصنيف JEL : P45 ؛ F21

Abstract

FDI brings many gains to host countries, especially developing countries, including Algeria, Which aims to stimulate this type of investment to achieve a set of objectives, most of which are centered on achieving sustainable development of its economy. Therefore, the research aims to identify the concept of sustainable development and foreign direct investment in Algeria, and to present its effects on the aspects of sustainable development in Algeria during the period from 2002 to 2017, based on the reports issued by the National Agency for the Development of Investment in Algeria, as well as a number of international reports, Following the analytical approach, the research concluded that despite the efforts exerted in the field of foreign investment in Algeria, the value of investment flows and the nature of their distribution among the various sectors of the national economy remain below the required level, as the extractive industry of the hydrocarbons sector accounts for the largest share of these flows, so Algeria is still required to upgrade the investment climate to involve foreign direct investment in diversifying sources of income and raising growth rates.

Key words: sustainable development, foreign direct investment, Algeria.

Jel Classification Codes : P45 ؛ F21

I - تهييد

بعد العلاقة بين الاستثمار والتنمية من العلاقات الوطيدة في الفكر الاقتصادي، وقد ارتبطت الاستثمارات الأجنبية بنشأة وتطور التجارة الدولية، وساعد ذلك على انتشارها وتزايد معدلات ظهور الشركات الأجنبية علاوة على عمليات الاندماج والحيابة التي تعبر الحدود، بما في ذلك شراء المستثمرين الأجانب للمؤسسات الحكومية التي تمت خصصتها، وقد استعانت معظم دول العالم برأس المال الأجنبي لتحديث وتطوير منشآتها الاجتماعية، وغيرها من مكونات الاقتصاد الوطني، وللاستثمارات الأجنبية دور مهم في مشروعات التنمية الاقتصادية للدول المضيفة، فالاستثمار يمكن أن يسد الفجوة بين الموارد والإمكانات غير المتوفرة في الدول المستقبلية أو يوسع من القاعدة الاستثمارية في البلاد، أما التنمية فإنها تمثل السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة.

عرفت نظرة الجزائر الى الاستثمار الاجنبي المباشر نفس المراحل التي مرت بها الدول النامية، فبعد الاستقلال تبنت الجزائر استراتيجية تنمية نابعة من الاقتصاد الموجه حيث ساد الشك و الخوف من الآثار السلبية لاستثمار الاجنبي المباشر مما جعلها معادية له، لتدخل الجزائر في مرحلة جديدة بعد أزمة المديونية التي عاشتها في نهاية الثمانينات، وتوجهها بعد ذلك نحو الانفتاح على اقتصاد السوق، وهو ما أدى الى تغيير طريقة تعاملها مع ملف الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال انتهاجها سياسة الباب المفتوح أمامه، ومن هذا المنطلق، قامت الجزائر باتخاذ التدابير اللازمة ومنح الحوافز والضمانات التي تسهل دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة للسوق المحلي، بهدف إعادة وبعث التوازنات الاقتصادية الكلية والتمويلية، كما هدفت إلى التنظيم والتحكم في عملية التحول لاقتصاد السوق، بدءا برفع الاحتكار عن التجارة الخارجية، و إدخال الإصلاحات على قوانين الاستثمار، وبعث الهياكل والأجهزة اللازمة لتطوير وتنمية الاستثمار لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحوها. وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كمايلي:

ما مدى أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما هو دوره في دعم التنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى:

1. ماهية التنمية المستدامة.
2. ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر.
3. تحليل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017).
4. تحليل بعض آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على جوانب التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

II - ماهية التنمية المستدامة**II-1- مفهوم التنمية المستدامة**

تعريف اللجنة العالمية: "التنمية المستدامة تنمية تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة." (حرفوش وآخرون، 2008، ص: 101)

تعريف هيئة الأمم المتحدة: "التنمية المستدامة هي القيام بعملية التنمية بحيث يكون هناك نمو متساوي للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية إلى أنه كي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها." (دوجلاس، 2000، ص: 17)

تعريف لجنة برونثالند: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم." (العايب، 2011، ص: 169)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المستدامة هي نموذج تنموي شامل يقوم على إدارة الموارد الطبيعية بشكل يضمن تحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية.

II-2- أبعاد التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: (شبانة، 2017، ص-ص: 03-04)

- أ- **البعد الاقتصادي**: يعنى البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة، من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام والسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم
- ب- **البعد البيئي**: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف. أما في حالة تجاوزت تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أما الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.
- ت- **البعد الاجتماعي**: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية

III- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

III-1- مفهوم استثمار الاجنبي المباشر.

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "كل شخص طبيعي أو تجمع لأشخاص طبيعيين، كل مؤسسة عمومية (حكومية) أو خاصة، كل تجمع مؤسسي يعتبر مستثمرا أجنبيا، يقوم بإنشاء مؤسسة للاستثمار المباشر في بلد آخر، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعني فرعا لشركة يقوم بالاستثمار في بلد غير بلد المستثمر الأجنبي" (أوعيل، 2016، ص-ص: 11-12)

كما عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بأنه "عملية توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول مضيفة معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل، تعكس منفعة لمستثمر أجنبي يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه، وقد يكون المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة" (العداري، 2016، ص: 56)

وعرفته منظمة التجارة العالمية بأنه "الاستثمار الحاصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما "البلد الأم" بامتلاك أصل موجود في بلد آخر "البلد المستقبل" مع وجود آلية لديه في إدارة ذلك الأصل." (قويدري، 2011، ص: 17)

III-2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال أهمها: (بيوض، 2011، ص: 33)

- أ. **الشراكة**: عرفت الشراكة من قبل مجموعة من الاقتصاديين، كولدري وتريسترا وليفنجستون واجتمعت هذه التعاريف على أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشترك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان)، أو أكثر من دولتين

مختلفتين بصفة دائمة، وينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية كإنتاج سلعة جديدة أو قديمة، أو تنمية السوق، أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، والمشاركة هنا، لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية، بدون السيطرة الكاملة عليه.

ب. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي : تتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات، بإنشاء فرع للإنتاج أو التسويق، في أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المفضل لدى الشركات المتعددة الجنسيات، إلا أن الكثير من الدول النامية المضيفة، تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار

ج. الإستثمار في المناطق الحرة : المنطقة الحرة جزء من أرض الدولة المضيفة، قد تقع بداخلها أو على منافذها البرية أو البحرية، أو بالقرب منهما، وهي محددة جغرافيا بوضوح تام بمحدود صناعية مثل الأسوار، وطبيعية مثل: الأشجار، الجبال، البحار، الأنهار، ويتم عزله عن باقي حدود الدولة أو الإقليم الجمركي لها، ويتم إخضاعه لقواعد قانونية خاصة تطبق بداخله، ويخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة، كما تتمتع المنطقة الحرة بالشخصية الاعتبارية، ولها هيكل إداري مستقل، تمارس فيها أنشطة صناعية، تجارية وخدمية، وتحدد هذه المناطق وفقا لتشريعات وسياسات الدولة المضيفة. (أوعيل، 2016، ص-ص: 20-21)

د. مشروعات أو عمليات التجميع : تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا)، لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة، والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفع العمليات وطرق التخزين والصيانة... إلخ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه، حيث يصبح هذا الشكل مشابها لأشكال الإستثمار الغير مباشر في مجال الإنتاج . (بيوض، 2011، ص: 49)

IV- تحليل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

IV-1 تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

بدأت تدفقات رؤوس الأموال في شكل الاستثمار الأجنبي المباشر تدخل الجزائر قبل التحول إلى اقتصاد السوق، ورغم سياسة الانكفاء على الذات التي اتبعتها الجزائر في ظل سياسة التخطيط المركزي والملكية العامة لوسائل الإنتاج، إلا أن ذلك لم يمنع قطاع المحروقات الحيوي من جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في كل من مجالات التنقيب، الاستخراج و التكرير، خاصة بعد أزمة الطاقة التي عرفها العالم، والجدول رقم(01) يبين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2017):

الجدول رقم(01): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (2002-2017)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
FDI (مليون دولار)	1 065.0	637.9	881.9	1145.3	1888.2	1743.3	2 631.7	2 753.8
التغير السنوي ل FDI %	4.3-	40.1-	38.2-	29.8	64.9	7.7-	51.0	4.6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
FDI (مليون دولار)	2 301.2	2 580.4	1 499.4	1684.0	1506.7	584.0-	1635.0	1203.0
التغير السنوي ل FDI %	16.4-	12.1	41.9-	12.3	10.5-	138.8-	379.9-	26.4-

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة بيانات الاونكتاد:

<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>

حسب بيانات الجدول رقم عرفت هذه الفترة تذبذبا كبيرا من حيث حجم التدفقات الواردة الى الجزائر حيث بلغت 1065.0 مليون دولار سنة 2002 لتتخفص سنة 2003 لتبلغ 637.9 مليون دولار، ثم تعود للارتفاع حيث بلغت 1145.3 مليون دولار في سنة 2005، لتواصل ارتفاعها إلى 1888.2 مليون دولار سنة 2006، وقد واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعها على الرغم من تبعات الأزمة العالمية حيث بلغت 2631.7 مليون دولار سنة 2008 لتقفز هذه التدفقات إلى حجم 2753.8 مليون دولار سنة 2009 لتكون بذلك أحسن سنة سجلت فيها الجزائر أكبر حجم تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر إثر تبعات الأزمة المالية. غير أنه في سنة 2015 كانت التدفقات الاستثمارية سالبة حيث بلغت حوالي -584 مليون دولار، أي أن هذه الاستثمارات عرفت انكماشاً خلال هذه السنة وهو راجع حسب الأولئك تاد إلى دخول قطاع الطاقة في أزمة و غياب الدلائل التي تساعد على رفع حجم هذه الاستثمارات، لترتفع حجم هذه الاستثمارات مرة أخرى حيث بلغت سنة 2017 قيمة 1203.0 مليون دولار.

IV-2- توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

قد احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى بنسبة 61.93% من حيث إجمالي عدد المشاريع الأجنبية في الجزائر، وقد بلغ عدد المشاريع هذا القطاع 588 مشروع و جاء قطاع البناء ثانياً بإجمالي عدد مشاريع بلغ 142 مشروع بنسبة 15.76% من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية، واحتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بـ 136 مشروع بنسبة 15.09% من إجمالي عدد المشاريع، ثم النقل بـ 26 مشروع بنسبة 2.89% من الإجمالي، أما في المرتبة الرابعة كان قطاع السياحة بـ 19 مشروع بنسبة 2.11% وجاءت باقي القطاعات، والجدول رقم (02) يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): توزيع الاستثمارات المتدفقة إلى الجزائر على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (2002-2017)

النسبة/القطاع	الزراعة	أشغال و بناء	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الخدمات	الاتصالات	المجموع
عدد المشاريع	13	142	558	6	26	19	136	1	901
النسبة(%)	1.44	15.76	61.93	0.67	2.89	2.11	15.09	0.11	100
المبلغ (مليون دينار)	5768	82593	2050277	13572	18966	128234	130980	89441	2519831
النسبة(%)	0.23	3.28	81.37	0.54	0.75	5.09	5.20	3.55	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

أما من حيث قيمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية فقد احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى كذلك بقيمة 2050277 مليون دج بنسبة 81.37% من إجمالي قيمة المشاريع أما في المرتبة الثانية فقد حل قطاع الخدمات بـ 130980 مليون دج بنسبة 5.20%، يأتي قطاع السياحة ثالثاً بـ 128234 مليون دج ثم الاتصالات رابعاً بـ 89441 مليون دج، أما قطاع الزراعة فقد حل في المرتبة الأخيرة بقيمة 5768 مليون دج بنسبة 0.23% من إجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

V- تحليل بعض آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على جوانب التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)**V-1- أثر الإستثمار الأجنبي على الناتج المحلي الخام**

سعت الجزائر إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لتلبية متطلبات التنمية ودعم النمو الاقتصادي منذ بداية الإصلاحات إلى غاية برنامج التنمية الخماسي، وبعد مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام، مدخلا لدراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الجزائر، وسنحاول هنا تسليط الضوء على مدى تطور حجم الناتج الداخلي الخام خلال الفترة والتطورات التي عرفها معدل النمو في نفس الفترة ومدى تأثيرها بحجم الاستثمارات الأجنبية التي شهدتها الجزائر خلال نفس الفترة لهما هو مبين في الجدول رقم (03):

الجدول رقم (03): العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو GDP في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
GDP (مليون دولار)	56800	67900	85300	103100	117000	134800	171000	137200
معدل نمو GDP %	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6
FDI (مليون دولار)	1 065.0	637.9	881.9	1145.3	1888.2	1743.3	2 631.7	2 753.8
التغير السنوي لـ FDI %	-4.3	40.1-	38.2-	29.8	64.9	7.7-	51.0	4.6
% FDI/GDP	1.88	0.94	1.03	1.11	1.61	1.29	1.54	2.01
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
GDP (مليون دولار)	161200	200300	209000	209700	213900	166400	160000	167500
معدل نمو GDP %	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	1.3	3.2
FDI (مليون دولار)	2 301.2	2 580.4	1 499.4	1 684.0	1506.7	584.0-	1635.0	1203.0
التغير السنوي لـ FDI %	16.4-	12.1	41.9-	12.3	10.5-	138.8-	179.9-	26.4-
% FDI/GDP	1.43	1.29	0.72	0.80	0.70	0.35-	1.02	0.72

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- معطيات الجدول رقم (01)

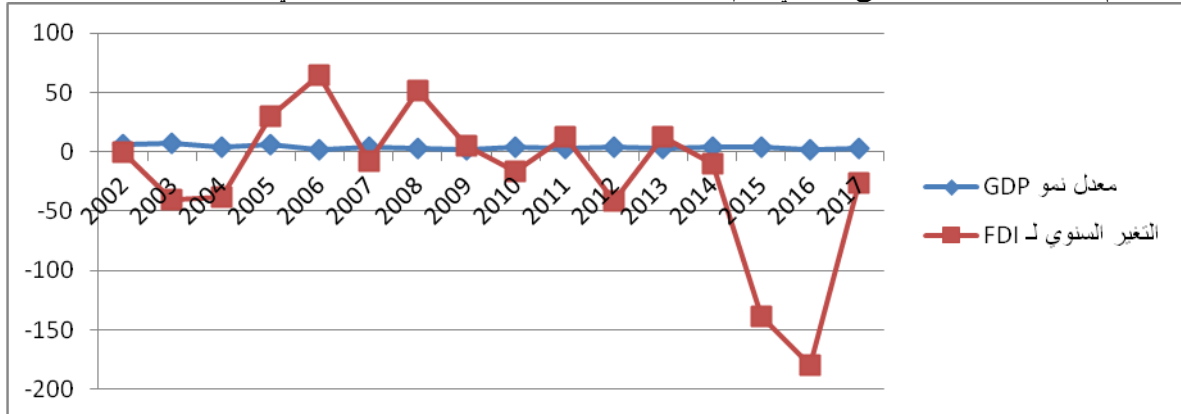
- بيانات المديرية العامة للتقدير والسياسات:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB_2018.pdf

من خلال الجدول شهد حجم الناتج الداخلي الخام زيادة كبيرة حيث انتقل من حوالي 56.8 مليار دولار أمريكي سنة 2002 إلى 85.3 مليار دولار أمريكي سنة 2004 ومن ثم إلى 171 مليار دولار سنة 2008 وعرفت سنة 2014 تسجيل أعلى حجم للناتج الداخلي الخام بمبلغ 213 مليار دولار أمريكي، ثم انخفض بعدها حجم الناتج الداخلي الخام ليصل سنة 2017 إلى 167.5 مليار دولار، ورغم الارتفاع الكبير الذي شهد تطور حجم الناتج الداخلي الخام إلا أن معدلات النمو شهدت تذبذبا كبيرا خلال سنوات هذه الفترة أو من متوسط معدل النمو للفترة الثلاثية (2002-2006) بمعدل 4.94% و(2007-2011) بمعدل 2.78%، ثم (2012-2017) بمتوسط 3.03%.

ومن خلال الشكل الموالي فإن تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال نفس الفترة شهد تذبذبا هو الآخر إلا أن معدلات التغير السنوي لهذه التدفقات لم تكن بنفس اتجاه تطور معدلات النمو الاقتصادي فمثلا شهدت سنة 2003 أعلى معدل نمو إيجابي خلال الفترة (2002-2017) بنسبة 7.2% تزامن ذلك مع انخفاض حجم التدفقات بنسبة 40.1% لذلك بالنسبة لسنة 2010 حيث شهدت هذه السنة نسبة نمو إيجابية بـ 3.6% قابلهما انخفاض في التدفقات بـ 16.4%، كذلك عند ارتفاع معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر فإن معدل النمو عرف انخفاضا كسنة 2006 عرفت التدفقات زيادة بنسبة 64.9% إلا أن معدل النمو انخفض من 5.9% سنة 2005 إلى 1.7% سنة 2006، وهو نفس الشيء الذي شهدت سنة 2008 أين ارتفعت التدفقات بـ 51% مقارنة بسنة 2007 وانخفض معدل النمو الاقتصادي من 3.4% إلى 2.4%، كذلك في سنة 2011 أين شهدت التدفقات ارتفاعا بنسبة 12.1% مقارنة بسنة 2010 إلا أن معدل النمو انخفض من 3.9% إلى 2.6%.

الشكل رقم (01): تطور نسبة نمو الناتج الداخلي الخام و التغير السنوي للتدفقات الواردة للاستثمار الاجنبي المباشر للفترة (2002-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03)

وبالرجوع إلى الجدول رقم (03) فإنه على الرغم من وجود تناسب طردي بين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتطور معدلات النمو خلال بعض سنوات هذه الفترة كسنة 2005 و 2017، إلا أن هذا لا يعطي أي انطباع أن زيادة معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر هو السبب في زيادة معدل النمو الاقتصادي خصوصا وأن نسبة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حجم الناتج الداخلي الخام لم تتجاوز نسبة 2.01% لأقصى حد سنة 2009 أين شهدت هذه السنة نسبة زيادة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 4.6% مقارنة بسنة 2008 إلا أن حجم النمو عرف انخفاضا من 2.4% إلى 1.6% سنة 2009 وحتى في سنة 2002 التي شهدت ثاني أكبر نسبة GDP/FDI بـ 1.88% عرف حجم التدفقات انخفاضا بـ 4.1%، ومن جهة أخرى عرف النمو ارتفاعا أين سجل نسبة نمو بـ 5.6%.

V-2- أثر الاستثمار الأجنبي على الإستثمار المحلي

إن من حجج المؤيدين للاستثمار الأجنبي المباشر أنه يكون مكملا ومحفزا للاستثمار المحلي في البلد المضيف ويعد الاستثمار المحلي إحدى دعائم النمو الاقتصادي لاسيما في البلدان النامية، حيث أن زيادته يزيد معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وتشغيل القوى العاملة، ونتحصل على الاستثمار المحلي من خلال طرح الاستثمارات الأجنبية من التراكم الاجمالي للرأسمال الثابت كما هو موضح في الجدول رقم (04):

الجدول رقم(04): مكونات التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت(1)	13950	16350	20490	23090	27110	35530	49990	52470
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد(2)	1 065.0	637.9	881.9	1145.3	1888.2	1743.3	2 631.7	2 753.8
الاستثمار المحلي=(1)-(2)	12885	15712.1	19608.1	21944.7	25221.8	33786.7	47358.3	49716.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت(1)	58490	63350	64390	71700	80000	70170	68930	69310
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد(2)	2 301.2	2 580.4	1 499.4	1684.0	1506.7	584.0-	1635.0	1203.0
الاستثمار المحلي=(1)-(2)	56188.8	60769.6	62890.6	70016	78493.3	70754	68107	67295

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

- معطيات الجدول رقم (01).

- قاعدة بيانات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.FTOT.CD?end=2017&locations=DZ&start=2002>

من خلال الجدول نلاحظ:

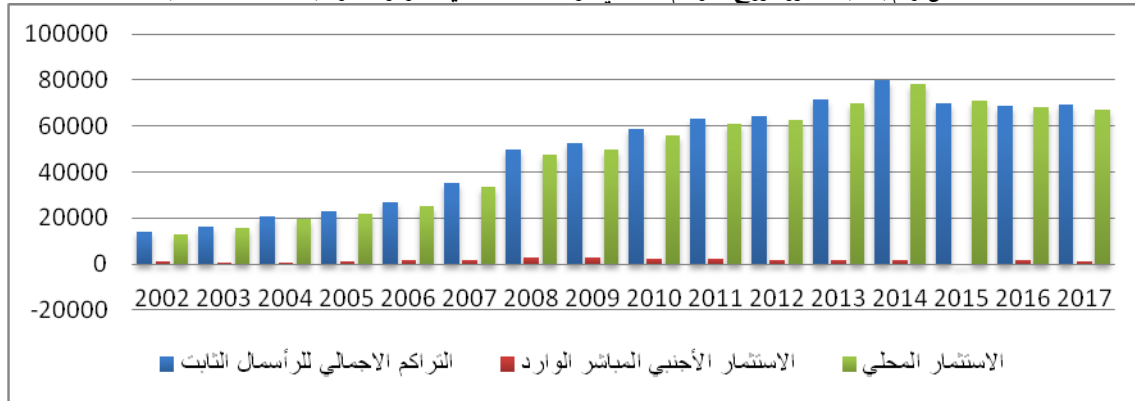
- التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت عرف اتجاهها تصاعدياً مع وجود بعض التذبذبات، حيث انتقل من 13.95 مليار دولار أمريكي سنة 2002 إلى 27.1 مليار دولار أمريكي سنة 2006 ثم إلى 63.33 مليار دولار سنة 2011 إلى 80 مليار دولار سنة 2014 وهو ما يمثل حوالي ستة أضعاف ما كان عليه سنة 2002 ثم انخفضت قيمته لتبلغ 69.3 مليار دولار سنة 2017.

- حجم التدفقات الأجنبية إلى الجزائر عرف تذبذبات خلال هذه الفترة فقد انتقل من 1.06 مليار دولار سنة 2002 إلى 1.8 مليار دولار أمريكي سنة 2006 إلى 2.58 مليار دولار سنة 2011 لينخفض سنة 2014 إلى 1.5 مليار دولار أمريكي، وبلغ سنة 2017 قيمة 1.2 مليار دولار أمريكي، وقد سجلت سنة 2009 قيمة 2.75 مليار دولار وهو أعلى حجم لقيمة التدفقات التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة.

- أما الاستثمار المحلي فقد عرف اتجاهها تصاعدياً تناسب مع اتجاه التطور الذي شهده التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت حيث انتقل من 12.8 مليار دولار سنة 2002 إلى 25.2 مليار دولار أمريكي سنة 2006 ثم إلى 60.7 مليار دولار أمريكي سنة 2011 ليصل سنة 2014 إلى ما يفوق 78.4 مليار دولار أمريكي وهي أعلى نسبة حققت خلال هذه الفترة، انخفضت قيمته لتبلغ 67.2 مليار دولار سنة 2017.

و الشكل الموالي يلخص معطيات الجدول رقم(04):

الشكل رقم (02): تطور توزيع التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر للفترة (2002-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04)

والملاحظ من هذا الشكل أن كلا من التراكم الإجمالي للرأس المال الثابت والاستثمار المحلي شهدا نفس اتجاه التطور فكلما زادت الاستثمارات الإجمالية زادت معها الاستثمارات المحلية، وحتى في الفترات التي شهدت انخفاضا في أحد هذين العنصرين رافقها الانخفاض في العنصر الآخر، أما تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد عرفت تذبذبا في قيمتها بين الارتفاع والانخفاض وهذا ما يعكس عدم تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل سلبي على الاستثمارات المحلية.

V-3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل والبطالة في الجزائر

من بين العوامل التي تحفز الدول على استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، هي المساهمة في زيادة عدد مناصب الشغل بالإضافة إلى التقليل من معدل البطالة لديها، وباعتبار البطالة من أهم التحديات التي تواجه الدولة الجزائرية، فهي تسعى إلى الاستفادة من الفرص التشغيلية التي تتيحها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والجدول التالي يبين معدلات البطالة خلال الفترة (2002-2017):

الجدول رقم (05): تطور حجم ومعدلات التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

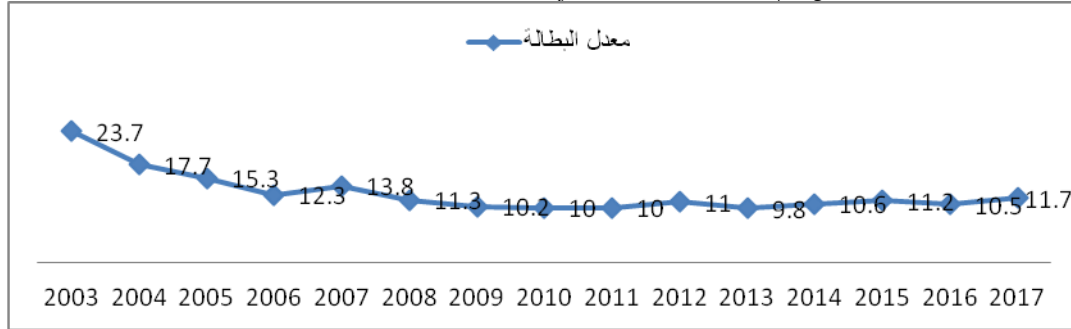
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السكان النشطون	-	8762	9470	9492	10110	9969	10315	10544
المشتغلون	-	6684	7798	8044	8869	8594	9146	9472
البطالون	-	2078	1672	1448	1241	1375	1169	1072
معدل البطالة	-	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السكان النشطون	10812	10661	11423	11963	11453	11931	12117	12298
المشتغلون	9736	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10858
البطالون	1076	1062	1253	1175	1214	1337	1272	1440
معدل البطالة	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المديرية العامة للتقديرات والسياسات:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/emploi_2018.pdf

شهدت معدلات البطالة في الجزائر تسجيل نسب مرتفعة قاربت 25%، إلا أنها عرفت اتجاهًا تنازليًا، حيث انتقلت من 23.7% سنة 2003 والتي تعتبر أعلى نسبة للبطالة في الجزائر خلال هذه الفترة بإجمالي 2.07 مليون بطل عن العمل إلى نسبة 11.7% بإجمالي 1.46 مليون بطل عن العمل أي بانخفاض بلغ حوالي مليون بطل خلال الفترة (2002-2017). والشكل الموالي يلخص معطيات الجدول رقم (05):

الشكل رقم (03): معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (05)

من خلال بيانات الشكل يتضح أن معدلات البطالة في انخفاض مستمر فقد وصل معدل البطالة إلى 9.8% سنة 2013 بعدما كان 23.7% سنة 2003، وهذا يفسر بالجهود التي تبذلها الدولة لمحاربة البطالة وإتاحة المزيد من فرص العمل، وذلك من خلال إتباعها لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، غير أن معدلات البطالة ارتفعت سنة 2017 لتصل إلى 11.7%. وعلى هذا الأساس تقف الجزائر أمام تحدي خلال السنوات المقبلة للتفكير في حلول لمحاربة البطالة وتخفيضها وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر وفرت خلال الفترة (2002-2017) 133583 منصب شغل من خلال 901 مشروع، في حين أن الاستثمارات المحلية في الجزائر وفرت 1098011 منصب شغل من خلال 62334 مشروع خلال هذه الفترة، أنظر الجدول رقم (06):

الجدول رقم (06): توزيع مناصب الشغل في الجزائر من خلال المشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2002-2017)

نوع الاستثمار	مشاريع		مناصب الشغل	
	عدد المشاريع	%	عدد مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62334	98.58%	1098011	89.15%
الاستثمار الأجنبي	901	1.42%	133583	10.85%
المجموع	63235	100%	1231594	100%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395>

وعليه فإن الاستثمارات المحلية وفرت ما نسبته 89.15% من إجمالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)، أما الاستثمارات الأجنبية فقد ساهمت بنسبة 10.85% من إجمالي ما وفرت المشاريع الاستثمارية، وعلى الرغم من أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بلغ 901 مشروع ما يمثل فقط نسبة 1.42% من إجمالي المشاريع الاستثمارية في الجزائر، إلا أنها توفر ما نسبته 10.85% من إجمالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها جميع المشاريع الاستثمارية، وهذا ما يعطينا انطباعًا أن دور الاستثمارات الأجنبية يبقى مهما في توفير مناصب الشغل في الجزائر، فإذا ما استطاعت الجزائر زيادة عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية مثلاً إلى نسب 5% من إجمالي المشاريع فكيف سيؤثر ذلك على عدد مناصب الشغل التي ستوفرها هذه الأخير.

V-4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة في الجزائر

يعتبر قطاع الطاقة في الجزائر من أهم القطاعات التي تشكل نقطة تلاقي تركز عليها عملية دراسة الأثر البيئي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن قطاع الطاقة يمثل واحد من أكبر القطاعات التي استقطبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى احتمال نشوء آثار إيجابية أو سلبية على البيئة نتيجة لنشاط الشركات الأجنبية في هذا القطاع. عليه قامت الجزائر بتبني القوانين والأنظمة لتسيير مواردها الطبيعية دون الإخلال بالتوازن البيئي، حيث تم إصدار: (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2014، ص: 35)

- القانون رقم 01 - 19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001؛ والمتعلق بتسيير ومراقبة والقضاء على النفايات السامة.
 - القانون رقم 99 - 09 المؤرخ في 15 جويلية 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة.
 - القانون رقم 03 - 10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالمحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة.
 - المرسوم التنفيذي رقم 04 - 409 الصادر في 11 جانفي 2005، الذي يضع القواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية المطبقة على الآلات التي تعمل بالكهرباء، الغاز والمواد البترولية، كما أخذ المشكل البيئي جانباً في قانون الكهرباء والغاز وكذا القانون الجديد 05-07 المتعلق بالمحروقات.
 - قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
 - قانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.
- أما دولياً فقد عمدت الجزائر إلى المصادقة والانضمام إلى معظم الاتفاقيات التي اتخذتها الدول تحت إشراف الأمم المتحدة منها: (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2014، ص: 35)
- اتفاقية الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة 2012: مؤتمرات قمة الأرض وهي اجتماعات عقدت منذ عام 1972 من قبل قادة العالم للأمم المتحدة، وذلك بمهدف تحديد الوسائل لتعزيز التنمية المستدامة على المستوى العالمي.
 - اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغيير المناخ 1992.
 - المصادقة على بروتوكول كيوتو في 16 فيفري 2005.

VI- الخلاصة :

من المعروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يترك آثاراً في مجملها إيجابية على اقتصاد الدول المستضيفة له، والاقتصاد الجزائري لا يمثل استثناء عن ذلك. وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تساهم لا في زيادة الناتج الداخلي الخام ولا في زيادة معدلات النمو والتي كانت الزيادة فيها نتيجة ارتفاع أسعار برميل النفط، كما أن هذه التدفقات لم يكن لها أثر سلبي على الاستثمارات المحلية فهي لم تلعب دوراً منافساً لها وهو ما قد يساعد على تكوين علاقة تكاملية بين الاستثمار المحلي والأجنبي، إلا أن المثير للاهتمام هو عدد مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية والتي مثلت 10.58% من إجمالي ما وفرت جميع المشاريع الاستثمارية في الجزائر لفترة (2002-2017) على الرغم أن الاستثمارات الأجنبية مثلت 1.42% فقط من إجمالي الاستثمارات، ومن خلال التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر يتبين أن الجزائر تولي أهمية لقطاع النفط دون القطاعات الأخرى، مما أدى إلى نشوء آثار على البيئة مما دفعها لتبني مجموعة من القوانين لتسيير مواردها دون الإخلال البيئي في إطار التنمية المستدامة.

وفي الأخير يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تبقى ضعيفة من حيث العدد والقيمة؛ وهذا يؤكد أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال يقيم من قبل الشركات الأجنبية بأنه غير مهيأ لجذب واستقطاب استثمارات ذات قيمة ومبالغ مالية كبيرة، الأمر الذي يستدعي مضاعفة الجهود لتهيئة بيئة أعمال أكثر جاذبية لشركات الاستثمار الأجنبي من أصل الدول المتقدمة خاصة وذلك حتى تشارك في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة من خلال توفير رؤوس الأموال، التكنولوجيا القادرة على استغلال الإمكانيات المتاحة بأكثر فعالية وأحسن مردودية وتوفير مناصب شغل ملائمة

- الإحالات والمراجع :

- 1 - حروفش سهام وآخرون، (2008)، "الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها"، مداخلة المؤتمر الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة يومي 7-8 أفريل، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص: 101.
- 2 - دوجلاس موسشيت، (2000)، "مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ص: 17.
- 3 - العايب عبد الرحمان، (2011)، "وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 11، العدد 11، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص: 169.
- 4 - شبانة نادية، (2017)، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 04، العدد 02، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص: 03-04.
- 5 - أوغيل نعيمة، (2016)، "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ص: 11-12.
- 6 - العذاري عدنان داود محمد، (2016)، "الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ص: 56.
- 7 - قويدري كريمة، (2011)، "الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص: 17.
- 8 - بيوض محمد العيد، (2011)، "تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص: 33.
- 9 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، (2014)، الطاقة والتعاون العربي، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الإمارات: <http://www.oapecorg.org/ar/Home/Activities/Seminars-and-Conferences/Arab-Energy-Conferences/Presentations> تم الاطلاع عليه في 2019/09/28.